الثورة السبت 19 ذو القعدة 1433 هـ - 6 اكتوبر 2012م العدد (17489)

اقتصاد السوق الاجتماعي (٢-٣)

لماذا التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي؟!

مع التحول الديمقراطي باعتماد التعددية السياسية والتحول الاقتصادي باعتماد اقتصاد السوق وكلاهما أصبحا ضرورة وفقا للمتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية فإن دور الدولة لا ينبغي أن يغيب عن المجالات الاجتماعية للتنمية، فاعتماد اقتصاد السوق لا يعني استنساخ النظام الاقتصادي الرأسمالي الغربي (أو الأمريكي) فلكل دولة ظروفها في التطور والتنمية، وهنا تشير تقارير التنمية البشرية الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة الإنمائي إلى أنه (يجب على الحكومات الوطنية أن تجدد طرائقها في الإدارة وتمكن الناس من المشاركة الشعبية في الحكم وفي التنمية، وأن اعتماد آليات السوق لا يعني أن تتخلى الدولة عن مسؤوليتها تجاه المجتمع.

أ.د/ فؤاد الصلاحي

وتؤكد تجارب الدول الآسيوية التي حققت تطورا كبيرا في الاقتصاد وفق آليات السوق مثل اليابان وكوريا وسنغافورة وماليزيا وهونج كونج، وجميع هذه البلدان حققت نموا اقتصاديا كبيرا ارتبط بدور فاعل وأساسي للدولة التي اهتمت بتنمية وتطوير البنية التحتية اللازمة للنمو الاقتصادي وبتقديم خدمات اجتماعية متعددة وبالضمان الاجتماعي للفقراء والعاطلين وبتطوير التعليم والتدريب النوعي للقوى العاملة وتوفير مناخ مستقر ومساعد على الاستثمار والنمو الاقتصادي.

إن مذهب دعه يعمل (laisses faire)والذي يقضي بأن يكون تدخل الدولة في التنمية في أضيق نطاق ينتمي إلى القرن التاسع عشر وأن المتغيرات السائدة في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين تعبر عن تطور نوعي في التنمية وفي آليات السوق وفي مهام الدولة، والمطلوب هنا هو تجديد مهام ووظائف الدولة وفق مبدأ الشراكة مع المجتمع المدني، فالسوق غير المقيد لا يتفق مع الحكم الديموقراطي وأن اعتماد السوق اقتصاديا لا يعني أن يتم تسيير المجتمع باعتباره ملحقا بالسوق(١٤)، إضافة إلى أن التنمية في إطار اقتصاد السوق لا تقتضي دولة انكماشية وضعيفة بل يستلزم دولة فاعلة (مؤسسيا وقانونيا) حتى تمكن الفقراء والأقل حظا من تحسين حياتهم وليس مزيدا من إضعافهم، وفي هذا الصدد يمكن القول أن الحكومة التي تعمل لصالح الفقراء هي أيسر منالا في ظل النظم الديموقراطية.

وهنا تكون الحكومة الجيدة أو الحكم الجيد ليس من قبيل الترف بل باعتباره ضرورة حيوية، فالسوق ذاته لكي يتطور ويحقق نموا اقتصاديا يحتاج إلى دولة تسنده وتنظم نشاطاته وتحمي عمليات المنافسة داخله وتمنع الاحتكارات وتجدد التشريعات والقوانين اللازمة، وتدعمه بتطوير البنى التحتية التي من دونها لا ينجح السوق في مهامه، أي أنه مطلوب في النموذج الإنمائي الجديد عملية توفيق بين ديناميات الرأسمالية – السوق – وبين الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

في هذا السياق يمكن القول: إن الواقع اليمني المعاش يتطلب رؤية تنموية ثاقبة فهو لا يزال يعاني من ارتفاع في معدلات الأمية وانخفاض المستويات الثقافية والتعليمية، وانخفاض عمليات التحديث الاجتماعي بل وغيابها في كثير من مناطق الريف اليمني، ومع التسعينات ظهرت أعداد كبيرة من العاطلين (منهم نسبة كبيرة من المتعلمين) وهنا فإن خطة التنمية يجب أن تتضمن في أهدافها واقع المجتمع كما يعبر عنه أفراده وهنا تكمن أهمية الشراكة للمجتمع المدني في التخطيط.

ومع تنوع وتعدد التحديات الخطيرة التي تواجهها الدولة والمجتمع في اليمن محلياً وخارجياً فإن الدولة بمفردها لم تعد قادرة على مواجهة تلك التحديات الأمر الذي يوجب إشراك المجتمع وهو ما يجسد الرؤية التنموية الجديدة التي تنظر إلى التنمية باعتبارها : عملية شاملة ومستدامة وليست عملية مؤقتة، عملية مجتمعية يشارك فيها كل أفراد المجتمع (ذكوراً وإناثاً)، عملية موجهة مقصودة ومخطط لها أي أنها ليست عملية عشوائية، تحقق التوازن بين الريف والحضر وبين المجالات الاقتصادية والاجتماعية وبين الحاضر والمستقبل وبين احتياجات الناس وسلامة البيئة، عملية توسع الخيارات أمام الناس في مختلف مجالات الحياة ،عملية يتسع فيها فضاء الحريات العامة وتحترم حقوق الإنسان (تنمية الناس، الاستثمار في القدرات البشرية وبنائها، تنمية للناس –التوزيع العادل لثمار التنمية، تنمية بالناس – إتاحة الفرص والخيارات (المشاركة الشعبية).

إن اقتصاد السوق الاجتماعي (الطريق الثالث في التنمية) يشكل الخيار الوطني الأمثل للسياسات الاقتصادية فهو يعتمد على التوفيق بين اقتصاد السوق والتدخل الحكومي المنظم والمحدد الذي يستند على الشراكة مع المجتمع المدني الحديث وفقا للأسلوب التالي:

١- دور محدود للدولة اقتصاديا ودور فاعل اجتماعيا وسياسيا.

٢- دور فاعل للقطاع الخاص وفق آليات السوق (اقتصاد السوق تنظمه الدولة وفق قوانين تمنع الاحتكار وتنظم المنافسة وتحمي المصلحة العامة).

٣- مجتمع مدني مستقل تتزايد مساهماته الاجتماعية والاقتصادية بالشراكة مع الدولة.

٤- اتساع الديمقراطية من خلال اللامركزية والحكم المحلي.

٥- التمكين والإنصاف للفئات الفقيرة والمهمشة.

٦- إدماج المرأة في مختلف برامج التنمية.

٧- التنمية البشرية هي المركز الأساسي للتنمية الشاملة وشرط استدامتها.

٨- الحكم الجيد (الشفافية، محاربة الفساد، استقلال القضاء، حكم القانون).

فالسياسات الاقتصادية هي محور عمل الدولة برمتها وفقا للتعريف الذي قدمه صاحب كتاب رأس المال بقوله: إن السياسة هي الاقتصاد المكثف .. وهذا الأخير يصبح جوهر العملية السياسية ولوازمها تشريعياً بل وثقافياً إضافة إلى حزمة من الإجراءات الإدارية والسلوكية، وفي بلادنا كثير ممن يتخذون القرارات بشأن السياسات الاقتصادية يجهلون الكيفية الحقيقية التي يعمل بها الاقتصاد ويجهلون تداخل العلاقات وتفاعلاتها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ولذلك تظهر إجراءات اعتباطية في الشأن الاقتصادي ومن ذلك اعتماد الخصخصة وبيع القطاع العام منذ ٩٥ بمعزل عن القانون الناظم لهذه العملية حيث صدر القانون متأخر ثلاث سنوات .

وفي اليمن نتفق على عملية التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي بمبررات عقلانية ومنطقية لكن لا اتفاق على إلغاء دور الدولة اقتصاديا فالقضايا التي تواجهها الدولة قضايا بنيوية هامة: إصلاح سوق العمل، زيادة استثمارات القطاع الخاص، إصلاح المالية العامة، إصلاح نظام التسعير، تحرير التبادل التجاري. إذا تدخل الدولة أمر مهم ليس فقط لتصحيح فشل السوق وإنما كذلك لإعادة توزيع الدخل والثروة.. وهنا نكون إزاء ترتيب لحضور الرأسمالية المنظمة أو الموجهة من خلال الدولة أو من خلال قطاع الأعمال (البرجوازية الوطنية) وهذا الترتيب يتضمن إعادة التكيف الهيكلي وبرامج التكيف تتكون من محورين:

الأول: يركز على تنفيذ سياسات وإجراءات لاستعادة التوازن الداخلي والخارجي من خلال تطبيق سياسات مالية ونقدية متشددة موجهة لترشيد الطلب المحلي عن طريق خفض النفقات الحكومية والسيطرة على نمو السيولة النقدية وانتهاج سياسات محددة في ما يخص نظام الأسعار وسعر الصرف ونظام التجارة.

الثاني: يركز على تطبيق إصلاحات هيكلية تؤدي إلى إزالة التشوهات في الاقتصاد بما يضمن كفاءة استخدام الموارد وبالتالي رفع معدلات النمو وضمان استدامته(١٧).

ومرة أخرى تظهر الحاجة إلى استمرار دور الحكومة –الدولة– والدعوة إلى هذا الدور مازالت قائمة مع إحداث تغيير في طبيعة ومستوى ذلك الدور بما يضمن إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص وتتحول الدولة من العمل المباشر في النشاط الإنتاجي إلى الدور الإشرافي والتنظيمي في إطار استمرار تواجدها الفاعل في المجالات التي يحجم القطاع الخاص عن ممارستها.

معنى ذلك أن الدور المتجه لتوسيع ممارسات القطاع الخاص إنما يعني في دلالاته تغيير الدور الذي تضطلع به الدولة من دور اللاعب –الفاعل المباشر في الاقتصاد – إلى دور الحكم في الأسواق التي يتنافس فيها القطاع الخاص. وهذا التغيير في دور الدولة مؤشرا للتغيير في أدوات السياسة العامة (فهو يعني الانتقال من الاستثمار المباشر في العمليات الإنتاجية إلى تنظيم أعمال الاستثمار من قبل القطاع الخاص). وهنا تتولى الدولة تشجيع المنافسة والابتكار وحماية المستهلكين ومنع الاحتكار وحماية أصحاب الودائع من مخاطر الممارسات غير السليمة مع حمايتها المباشرة للمجالات الاجتماعية ودعمها المستمر .

وهذا الأمر إنما يعني اعتماد ثلاث مجالات هامة للدولة (السياسات التضبيطية للنشاط الاقتصادي، اعتماد الأطر القانونية والمؤسسية المصممة بهدف تشجيع الكفاءة الاقتصادية، حماية المستهلكين).. وفي بلادنا حيث الجهاز الحكومي أقل قدرة على معالجة المشاكل الفنية ولا توجد ضوابط كافية لمنع اتخاذ قرارات اعتباطية كل ذلك يجعل القطاع الخاص يحجم عن الاستثمار لأنه يخشى من سياسات وإجراءات تحمل في طياتها مخاطر كبيرة أهمها عدم التنبؤ بالقرارات الاعتباطية للحكومة وازدواجية قراراتها إضافة إلى عدم التكافؤ في الحصول على المعلومات اللازمة وهنا لا تقدم الأجهزة الحكومية إشارات تطمينية للمستثمرين محليين وأجانب بل وتجعل من استثماراتهم معرضة للمخاطر المحتملة.

إن عجز الحكومة عن تزويد الفقراء بالخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات العامة أثار –ولا يزال – تساؤلات حول دور الدولة ومشروعيتها ووظيفتها الأساسية. وهنا يستمر التوسع في الطلب كما ونوعا على الخدمات العامة وفقا لتزايد النمو السكاني وهنا تصبح عملية النهوض بنوعية التعليم وتوفير الرعاية الصحية وتوسيع شبكة الأمان الاجتماعي قضايا ذات أهمية بالغة بالنسبة للسياسة العامة وللاستقرار واستدامة المناخ الملائم للنمو الاقتصادي بل ولتوفير اليد العاملة الأكثر كفاءة للعمليات الاقتصادية وفق مستوى التطور التقني وهو الأمر الذي يعكس قصور كبير في العملية التعليمية وعدم اتساقها مع متغيرات سوق العمل.

ويأتي عجز النظام عن التكيف مع المتغيرات العميقة في المجتمع وفي سوق العمل انطلاقا من إصراره على اعتماد سياسات وقرارات اقتصادية دون شراكة في مناقشتها مع قطاع الأعمال ومع العمال ونقاباتهم ومع ممثلي المجتمع المدني، وإصراره على عدم تغيير ايجابي ونوعي في أسلوب الإدارة وما يقترن بها من تفاقم البيروقراطية والمحسوبية والفساد وهنا يكون السياسيون والبيروقراطيون عبارة عن مجموعات مصالح يمارسون نفوذهم على عملية صنع القرار الاقتصادي خدمة لمصالحهم الذاتية وليس نهوضاً بالمصلحة العامة (سعي مراكز النفوذ للحصول على مكاسب ريعية).

إن إعادة تعريف دور الدولة أي تحديد المجالات الملائمة لها يتطلب معرفة ما إذا كان اقتصاد السوق سيقدم كما وكيفا قدراً أقل من السلع الاجتماعية والسلع العامة عما هو مقبول اجتماعيا وهل سيعمل اقتصاد السوق في خدمة الصالح العام ؟ وما هي التدابير الحكومية التصحيحية التي يلزم اتخاذها ؟ وما هو الدور الذي ينبغي القيام به لكل من الدولة والقطاع الخاص في مجال الخدمات العامة وما هو نطاق الدولة وما هو نطاق القطاع الخاص؟ إذا الحاجة ماسة لإعادة تحديد دور الدولة ووظيفتها بدلا من سحب دورها أو إلغائه.

فاقتصاد السوق وبرامج الإصلاح والتكيف منذ ٩٥ وحتى اليوم لم تستطع أن تقدم إشارة واحدة بإيجابية الأداء الاقتصادي.

لقد تزايد الإدراك بين الاقتصاديين وصانعي السياسات بأن اقتصاد السوق يقوم على دعائم من المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المختلفة التي تحدد الطرق والإجراءات التي تتم بها المعاملات، وهنا فالدولة تلعب دورا حاسما في وضع قواعد التفاعل الاجتماعي.

آليات التوافق المجتمعي لدعم تشكل اقتصاد السوق الاجتماعي :

إن فن السياسة باعتماد الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب وبالقدر المناسب هو السمة الأساسية التي تعكس حضور اقتصاد السوق الاجتماعي. في هذا السياق فإن الحكومات المحلية والوطنية لديها دور قيادي لأن العملية الانتخابية تعطيها المسؤولية عن رعاية المجتمع. ومع ذلك لا يمكن لهذه المؤسسات الحكومية أن تكون ناجحة إلا إذا كانت في حوار مع الجهات الفاعلة اقتصاديا (اتحادات أرباب العمل والنقابات العمالية والمؤسسات المستقلة). يمكن أيضاً لجمعيات المجتمع المدني مثل جماعات الحفاظ على البيئة وجمعيات حماية المستهلك ، أو غيرهم من المحتجين أن تلعب دوراً هاماً في هذا الحوار، خصوصاً على الصعيد المحلي.

كما أن الحوار المكثف أمر ضروري أيضاً داخل الأحزاب السياسية لإشراكها في عملية صنع القرار خاصة في حالة اتخاذ قرارات بعيدة المدى، ومن ذلك في بلادنا القرارات الاعتباطية للحكومات السابقة برفع سعر البترول ومشتقاته وما كان ينجم عن ذلك من مظاهرات واحتجاجات يتخللها استخدام العنف وسقوط عشرات القتلى والجرحى، مثل هذه القرارات يجب إشراك كل رموز المجتمع المدني عبر حوار وتسويات يتم التوافق عليها قبل إصدار القرارات.

ففي الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، تجبر الدولة على إعادة تعريف دورها على صعيد النشاط الاجتماعي والاقتصادي باتجاه تقليصه وإعادة توجيهه وإعادة تشكيله وتتبع الضغوط في سبيل التغيير من ثلاثة مصادر:

- القطاع الخاص الذي يريد وجود بيئة مؤاتية أكثر للسوق، وتوازنا أفضل بين الدولة والسوق.
- المواطنون الذين يريدون وجود قدر أكبر من مساءلة الحكومة ومن استجابتها، إضافة إلى تحقيق قدر أكبر من اللامركزية.
- الضغوط العالمية المتأتية عن الشركات المتعدية للقوميات وعن اتجاهات اجتماعية واقتصادية عالمية تشكل تحدياً لهوية الدولة وفلسفتها.

إن مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي والبيئي متصلة بأغلب مجالات الاقتصاد والمجتمع، ولكن هناك سبعة حقول سياسية، تؤثر بشكل خاص على عملية صنع القرار وهي : –١التخطيط والتنسيق ٢–نظام الملكية ٣–النظام النقدي ٤–النظام المؤسسي ٥–نظام المنافسة ٦–النظام المالي ٧–النظام الاجتماعي.

ارتفاع القروض والتسهيلات المصرفية بنسبة ٢,٣٪

■ ،،خاص/الثورة

ارتفعت القروض والتسهيلات المصرفية خلال شهر يوليو ٢٠١٢م المنوحة للقطاعات الاقتصادية بنسبة ٢,٣٪ .

وبينت نشرة التطورات المصرفية أن القروض تراجعت بمبلغ يقدر بـ ١٠ مليارات ريال، حيث ارتفعت إلى ٤٣١,٨ مليار ريال في يوليو ٢٠١٢م وذلك من ٤٢١,٧مليار ريال في يونيو ٢٠١٢م.

وكانت القروض والتسهيلات المصرفية سجلت انخفاضاً خلال شهر فبراير ٢٠١٢م بنحو ٦٦ مليار ريال وبنسبة تراجع تقدر بـ ١٤٪ .

وأظهرت النشرة انخفاض القروض والتسهيلات إلى ٣٨٣مليار يال في نهاية شهر فبراير٢٠١٢م مقابل ٤٤٩ مليار ريال في نهاية يناير٢٠١٢م .

وتوزعت القروض والتسهيلات على عدد من القطاعات والأنشطة الاقتصادية والتجارية ،وخصوصا قطاعات التجارة والصناعة والزراعة والأسماك والبناء والتشييد فضلا عن عدد من الأنشطة الأخرى .

ارتفاع المطالبات على القطاع غير الحكومي إلى ٥٨٩,٤ مليار ريال

■ ،،خاص / الثورة

،، ارتفعت المطالبات على القطاع غير الحكومي في شهر يوليو ٢٠١٢م إلى ٥٨٩,٤ مليار ريال مقابل ٥٧٢,١ مليار ريال في شهر يونيو ٢٠١٢م .

وأوضحت نشرة التطورات المصرفية الصادرة عن البنك المركزي اليمني أن المطالبات على القطاع غير الحكومي نمت بنحو ١٧,٣ مليار ريال وبنسبة ٣٪ .

الجدير بالذكر أن المطالبات على القطاع غير الحكومي كانت في يوليو ٢٠١١م نحو ٥٤٥,٩ مليار ريال ، وهو ما يعني زيادتها خلال الفترة المقابلة من العام الجاري ٢٠١٢م بنحو ٤٣,٥ مليار ريال .

١١٧ مليار ريال إيرادات المنح في الربع الثاني من العام الجاري

■ ،،خاص / الثورة

كشفت وزارة المالية عن ارتفاع إيراداتها من المنح خلال الربع الثاني من العام الجاري ٢٠١٢م إلى ١١٧ ملياراً و١٩٧ مليون ريال مقارنة بالربط المستهدف لنفس الفترة والبالغ ٤٨ مليارا و٣٧٠ مليون ريال ، وبزيادة تبلغ ٦٨ مليارا و٨٢٧ مليون ريال .

وبينت إحصائية مالية الحكومة الصادرة عن الوزارة أن إيرادات السلطة المركزية من المنح بلغت ١١٧ ملياراً و١٩٧ مليون ريال .

كما بلغت إيرادات السلطة المحلية من المنح ٩٢ مليارا و٦٥٦ مليون ريال مقارنة بالربط المستهدف البالغ ٩٨ مليارا و٤٣٠ مليون ريال ، وبانحراف يبلغ ٥ مليارات و٧٧٤ مليون ريال .

٢٥٩ مليون ريال تكلفة مشروعين استثماريين في القطاع الزراعي

■ ،،خاص / الثورة

.. بلغ عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة خلال الفترة "ابريل – يونيو " من العام الجاري ٢٠١٢م في القطاع الزراعي مشروعان استثماريان بتكلفة ٢٥٩ مليوناً و٧٦٧ الف ريال .

وبينت النشرة الفصلية الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار أن الموجودات الثابتة للمشاريع تبلغ ١٤٩ مليون ريال .

ويتوقع أن يوفر المشروعان فرص عمل تقدر بـ ٦٩ فرصة عمل مباشرة فضلا عن فرص العمل الأخرى غير المباشرة .

وتشير الدراسات إلى أن هناك العديد من الفرص الاستثمارية أمام المصارف في القطاع الزراعي أهمها الاستثمار في استصلاح الأراضي الزراعية ، فالملاحظ أن اليمن تمتلك أرضاً واسعة قابلة للاستصلاح خاصة بعد الوحدة ، فهناك مساحات شائعة في كل من حضرموت الداخل والساحل ، ولحج وأبين والجوف ومارب ، وساحل تهامة ، بالإضافة إلى مساحات واسعة داخل المحافظات الأخرى.

كما أن هناك فرصاً أخرى للاستثمار في القطاع الزراعي ، وهي الصناعات الغذائية ، فقد سبق الذكر أن الزراعة تعتمد على المواسم حيث تكون هناك وفرة في المنتجات الزراعية ، فعلى سبيل المثال في المواسم الزراعية للطماطم والبطاطس والعنب يكون هناك وفرة في إنتاج تلك السلع فيؤدي ذلك إلى انخفاض أسعارها بصورة كبيرة فيترتب على ذلك خسارة كبيرة يتكبدها المزارعون ولهذا يمكن إقامة مصانع لتعليب مثل هذه السلع هذا من جانب ومن جانب آخر يتم تصدير جزء كبير منها إلى الخارج، كما أنه يمكن استغلال اتجاه الحكومة في الوقت الحاضر لزيادة إنتاج الحبوب باعتبار ذلك يمثل إحدى ركائز الأمن الاجتماعي ، وإقامة الصناعات الغذائية المعتمدة على الحبوب .

وتؤكد الدراسات أن هناك فرصاً أخرى للاستثمار في الصويات والمحميات الزراعية ، ذلك أن بعض المنتجات الزراعية تحتاج لكي تنمو نمواً طبيعياً إلى ظروف مناخية معينة ، وهذه الظروف قد لا تتوفر طوال السنة ، ولذلك لجأ العلماء والباحثون إلى إيجاد أجواء صناعية.

انخفاض كمية إنتاج بلادنا من المحاصيل النقدية بنسبة ٠,٧٪

■ ،،كتب / منصور شايع

بلغ إجمالي كمية إنتاج بلادنا من المحاصيل النقدية خلال العام الماضي ٢٠١١ م ٨٧ ألفا و٩١١ طنا مقابل ٩٤ ألفا و ٦٧٩ طنا في العام السابق ٢٠١٠م مسجلا تراجعا وصل إلى حوالي ٦ آلاف و ٧٦٨ طنا وبمعدل نمو سنوي بالسالب ٠,٧٪ . وأوضحت بيانات احصائية صادرة من الإدارة العامة للإحصاء الزراعي بوزارة الزراعة والري حصلت عليها "الثورة " أن المساحة المزروعة بالمحاصيل النقدية تراجعت إلى نحو ٨٨ ألفا و٧٨٥ هكتارا في ٢٠١١م مقابل ٩٠ ألفا و٦٦٥ هكتارا في العام السابق ٢٠١٠م ، مسجلا تراجعا في المساحة وصل إلى نحو ألف و٨٨٠ هكتارا وبمعدل نمو سنوي بالسالب ٢,٠٧ ٪ . وبحسب البيانات فإن كمية إنتاج السمسم تراجعت من نحو ٢٥ ألفا و ٤٩٥ طنا في ٢٠١٠ م في مساحة زراعية ٢٣ ألفا و ١٩٠ هكتارا ، إلى ٢٣ ألفا و ٤١ طنا خلال العام ٢٠١١ م ، في مساحة زراعية ٢٢ ألفا و ٧١٦ هكتاراً. مبينة أن كمية إنتاج القطن انخفضت العام الماضي إلى حوالي ٢١ ألفا و ٧٣٨ طناً في مساحة ١٨ ألفا و ٨١٥ هكتاراً ، مقابل ٢٥ ألفا و ١٥٤ طنا في كمية القطن في العام السابق ٢٠١٠م في مساحة ١٩ ألفا و ٩٦٤ هكتاراً. منوهة بأن إنتاج البن زاد من نحو ١٩ألفا و ٢٩ طنا في مساحة ٣٤ألفا و ٧١٧ هكتاراً في ٢٠١٠ م إلى ١٩ ألفا و ٢٧٥ طنا في مساحة ٣٤ألفا و ٨٣٧ هكتاراً في ٢٠١١ م .

وذكرت بيانات وزارة الزراعة والري أن كمية إنتاج التبغ في العام الماضي تراجعت إلى ٢٢ ألفا و١٣٨ طنا في مساحة زراعية ١٠ آلاف و٤٩ هكتاراً، مقابل ٢٣ ألفا و١٧٨ طنا في مساحة زراعية ١٠ آلاف و٣٤١ هكتاراً في عام ٢٠١٠م . وبلغت كمية إنتاج الفول السوداني في ٢٠١١م حوالي ألف و٧١٩ طنا في مساحة ألفين و٣٦٨ هكتاراً في ٢٠١١م ، مقابل ألف و٨٢٣ طنا في مساحة ألفين و٤٥٣ هكتارا العام السابق.